

قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 9 بتاريخ 9 فيفري 2012 والمتعلق بضبط تعريفات الربط البيئي الوقتية لسنة 2012.

إن الهيئة الوطنية للاتصالات،

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01ـد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عـ46ـد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عـ01ـد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وخاصة الفصل 26 مكرر منه،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار المنقح والمتمم بالقانون عـ60ـد لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005،

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 افريل 2001 المتعلق بضبط الشروط العامة للربط البيئي وطريقة تحديد التعريفات المنقح بالأمر عـ573ـد لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتمم بالأمر عـ3025ـد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008،

وبعد الإطلاع على الأمر عـ3026ـد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وخاصة الفصل 2 منه،

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ35ـد الصادر بتاريخ 16 جوان 2009 المتعلق بالمصادقة على توجيهات الربط البيئي لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات،

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ15ـد الصادر بتاريخ 14 أفريل 2011 حول اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات،

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ17ـد الصادر بتاريخ 19 افريل 2011 المتعلق بالمصادقة على العرض التقني والتعريفاتي للربط البيئي للشركة الوطنية للاتصالات لسنة 2011،

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ18ـ دد الصادر بتاريخ 19 افريل 2011 المتعلق بالمصادقة على العرض التقني والتعريفي للربط البيني لشركة "تونيزيانا" لسنة 2011،

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ19ـ دد الصادر بتاريخ 19 افريل 2011 المتعلق بالمصادقة على العرض التقني والتعريفي للربط البيني لشركة أورانج تونس لسنة 2011،

وبعد الإطلاع على نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم مستويات تعريفات إنهاء المكالمات ومدى تناسقها مع تعريفات التفصيل.

تمهيد:

حيث يندرج إصدار هذا القرار في إطار الصلاحيات التعديلية المناطة بعهدة الهيئة في مجال تنظيم سوق الاتصالات على مستوى البيع بالجملة وخاصة في مادة الربط البيني.

وحيث وقبل الخوض في أصل القرار واستعراض حيثياته وتفصيليه، تعين الوقوف عند بعض المسائل الجوهرية التي توضح الإطار العام للظروف التي حفت بإصدار هذا القرار و تبين الدواعي الأساسية التي أملت تدخل الهيئة في هذا النطاق.

في دور الهيئة في مجال تعديل سوق الاتصالات خاصة في مجال الربط البيني:

الهيئة الوطنية للاتصالات هي هيئة تعديلية تم ضبط اختصاصها صلب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وتتمثل وظيفتها الأساسية في تنظيم سوق الاتصالات والسهر على ضمان سيرها الطبيعي في مناخ تنافسي سليم.

وتمثل المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني المنصوص عليها بالفصل 38 من مجلة الاتصالات وبالفصل 6 من الأمر عـ831ـ دد لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بضبط الشروط العامة للربط البيني وطريقة تحديد التعريفات إحدى الآليات الفعالة لتعديل الأسعار وضبط تعريفات الربط البيني وتحديد علاقة المشغلين ببعضهم البعض.

واعتبارا لأهمية تعريفات الربط البيني ولارتباطها الوثيق بتعريفات التفصيل وتأثيرها على النفاذ إلى الشبكات وعلى قواعد المنافسة بشكل عام، قامت الهيئة منذ إحداثها بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني غير أن تلك العملية لم تكن مبنية على الأسانيد المحاسبية والاقتصادية والتجارية التي جاءت بها النصوص القانونية المتعلقة بالمسألة وذلك لعدم مسك المشغلين لمحاسبة تحليلية و لامتناعهم عن مدّ الهيئة بالمعطيات المحاسبية الضرورية للتأكد من صحة توجه تعريفات الربط البيني المضمنة بعروضهم الفنية و التعريفية للربط البيني نحو الكلفة سعيا منهم للحفاظ على مكاسبهم وحماية لمصالحهم.

وأمام هذه الوضعية، وسعيا منها إلى مواصلة القيام بمهامها التعديلية التجأت الهيئة الوطنية للاتصالات، وفي جميع القرارات التي أصدرتها في مجال المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني، إلى الاعتماد على المقارنات الدولية والدراسات الافتراضية لتحديد تعريفات الربط البيني التي كانت في مجملها تقريبية وقابلة للطعن و المناقشة. وقد تم التأكيد على

ذلك في حيثيات تلك القرارات التي كانت في مجملها مقترنة بتدابير مصاحبة تطالب المشغلين بضرورة أخذ التخفيضات المقررة بعين الاعتبار عند تحديد تعريفات التفصيل المتعلقة بالخدمات المقدمة للعموم.

وحيث وبدخول المشغل الثالث إلى سوق الاتصالات ومواصلة الاعتماد على آليات لا تمكن من تحديد تعريفية إنهاء المكالمات موجهة نحو الكلفة، تعددت الشكايات وارتفع عدد التظلمات والقضايا المرفوعة من المتدخلين في القطاع إلى الجهات المختصة للمنازعة في الممارسات المتبعة عند توفير خدمات الاتصالات والتعلل بمخالفتها لقواعد المنافسة النزيهة.

وحيث وللوقوف على حقيقة الوضع والأسباب الداعية إلى تعدد الخصومات التي أثرت سلبا على نوعية العلاقة بين المشغلين إذ أصبح كل طرف يسعى إلى تعطيل القرارات التعديلية بالطعن فيها أمام الجهات القضائية المختصة، وإعمالا منها لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 2 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ التي تنص على أن "تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات القيام بالدراسات التقييمية لوضع المنافسة في السوق قصد إدخال التعديلات الضرورية لضمان المنافسة المشروعة على مستوى النفاذ والبيع بالجملة و بالتفصيل"، قامت الهيئة بدراسة معمقة للتأكد من النقاط التالية :

- أولا: التثبت من مدى تناسق أسعار التفصيل مع تعريفات إنهاء المكالمات.
- ثانيا: تقييم مدى تأثير تعريفات إنهاء المكالمات على التفرقة بين أسعار التفصيل داخل نفس الشبكة وفي اتجاه الشبكات الأخرى.
- ثالثا: تقييم مدى تأثير تعريفات إنهاء المكالمات على تطور المنافسة في سوق الإتصالات.
- رابعا: تقييم مدى تأثير تعريفات إنهاء المكالمات على المستهلك.

وحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المعطيات والمعلومات المنشورة على مواقع الواب الخاصة بالمشغلين أو بالتقارير السنوية لأنشطة الهيئة كتعريفات التفصيل حسب العروض التجارية المسوقة وتعريفات الربط البيني وحصّة كل مشغل من السوق وعدد المشتركين وكذلك على معطيات تكتسي طابع السرية والتي وصلت إلى الهيئة في نطاق قيامها بالمهام الموكولة إليها بموجب القانون والتي لا يمكن الإفصاح عنها إلا بمقتضى إذن من الجهات القضائية المختصة.

أهم نتائج الدراسة التي أجرتها الهيئة :

وحيث مكنت الدراسة من الوقوف على أهم خصائص سوق الهاتف الجوال في تونس والتي اتضح أنها تتسم بـ:

1. على مستوى سوق التفصيل :

- o تطوّر متواصل للحركة الهاتفية الجمالية الصادرة عن الشبكات (trafic sortant) خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2010 بمعدّل نمو سنوي يقدر بـ31%، صاحبه تطوّر هام في إستعمال الهاتف الجوال (بحساب الدقيقة) لكلّ إشتراك داخل الشبكات (trafic on net) مقابل ركود إن لم نقل تراجعاً طفيفاً في الحركة الهاتفية البينية (Off

(net) خلال نفس الفترة، حيث مثلت الحركة الهاتفية داخل الشبكات أكثر من 75% من الحركة الهاتفية الجمالية.

○ تبرز أهمية الحركة الهاتفية داخل الشبكات وتطورها المتواصل فرضية وجود عامل النادي المصطنع (Effet de club) والتي تتدعم بوجود تباين هام في حصص المشغلين الثلاثة من العدد الجملي للإشتراكات مثلما هو مبين بالجدول الموالية¹:

2010	2009	2008	
5929	5211	4257	عدد المشتركين في شبكة "تونيديانا" بالآلاف
4537	4586	4346	عدد المشتركين في شبكة "اتصالات تونس" بالآلاف
649	-	-	عدد المشتركين في شبكة "أورنج تونس" بالآلاف
11114	9797	8602	العدد الجملي للإشتراكات بالآلاف
%104,9	%93,4	%82,9	نسبة كثافة الهاتف الجوال في تونس

2010	2009	2008	
%53	%53,2	%49,5	حصة "تونيديانا" من العدد الجملي للإشتراكات
%41	%46,8	%50,5	حصة "اتصالات تونس" من العدد الجملي للإشتراكات
%6	-	-	حصة "أورنج تونس" من العدد الجملي للإشتراكات

ومما يدعم ويؤكد وجود هذه الفرضية هي الإستراتيجية التجارية التي توخاها المشغلون على مستوى سوق التفصيل والمبنية في مجملها على التمييز بين تسعيرتين مختلفتين حسب وجهة المكالمات حيث يتم إعتقاد تسعيرة منخفضة كلما تعلق الأمر بمكالمة تجرى داخل الشبكة يقابلها اعتماد تسعيرة مرتفعة بالنسبة للمكالمات الموجهة خارج الشبكة.

كما آلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود إختلال كبير في توازن المداخل بحساب الدقيقة بالنسبة للحركة الهاتفية خارج الشبكة و الحركة الهاتفية داخل الشبكة، حيث تبين أن معدّل الدّخل (ARPM) بحساب الدقيقة المسجّل بالنسبة للمكالمات المجرّاة خارج الشبكة يتجاوز على أقل تقدير ضعف معدّل الدخل بحساب الدقيقة بالنسبة للمكالمات المجرّاة داخل الشبكة .

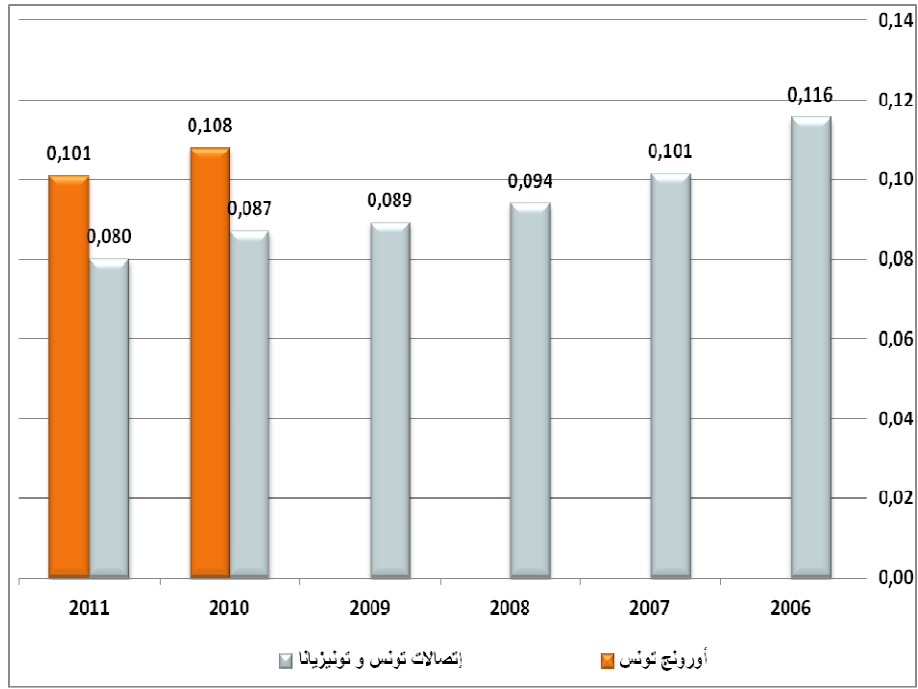
ويتّجه استنادا على المعطيات السابق بيانها تأكيد وجود فرضية عامل النادي المصطنع التي من شأنها تهديد توازن السوق وعرقلته تطوره والمساس بقواعد المنافسة المشروعة فيه.

2. على مستوى تعريفات إنهاء المكالمات:

وفيما يتعلق بتعريفات إنهاء المكالمات، فقد أفرزت الدراسة المعطيات التالية:

○ أن تعريفات الربط البيني منذ سنة 2005، شهدت انخفاضا تدريجيا كما يتبين من الرسم البياني الموالي²:

¹ المصدر: الهيئة الوطنية للإتصالات



غير أن هذه التعريفات بقيت دون المستوى المأمول مقارنة بمستوى أسعار الربط البيني في العديد من الدول.

- أن الارتفاع الملحوظ الذي يتسم به مستوى تعريفات إنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال يمثل العامل الأساسي الذي يحول دون التخفيض في أسعار التفصيل للمكالمات المجرأة بين الشبكات.
- عدم امتثال المشغلين للإجراءات المصاحبة الواردة في قرارات المصادقة على عروض الربط البيني منذ سنة 2006 والداعية إلى مزيد توجيه التعريفات المقترحة لإنهاء المكالمات نحو الكلفة الفعلية وإلى عكس التخفيضات التي تم إقرارها على مستوى تلك التعريفات على أسعار التفصيل للمكالمات المجرأة بين الشبكات.

3. مدى تأثير تعريفات إنهاء المكالمات للهاتف الجوال على أسعار التفصيل للمكالمات بين الشبكات:

تمثل تعريفات إنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال عنصرا أساسيا وجزءا معتبرا من التكلفة الجمالية للمكالمات المجرأة بين الشبكات ويصنّف ضمن التكاليف التي لا تخضع لإرادة المشغل مصدر المكالمة ولا يمكن له في أيّ حال من الأحوال التحكّم فيها والضغط على مستواها (Coûts exogènes) وهو ما يفسّر تأثيرها المباشر على تعريفات التفصيل للمكالمات المجرأة بين الشبكات.

وبناء على ما سبق واستنادا إلى نتائج الدراسة يتّضح أنّ المستوى المرتفع لتعريفات التفصيل للمكالمات المجرأة خارج الشبكة والتباعد الواضح بينه وبين مستوى تعريفات التفصيل

² تمّ احتساب تعريفات إنهاء المكالمات بالنسبة للسنوات من 2006 إلى 2009 بإعتماد نسبة ترجيح تقدّر بـ 20% بالنسبة للتعرفة المنخفضة و 80% بالنسبة للتعرفة العادية.

للمكالمات المجرة داخل الشبكة يعزى أساسا إلى المستوى المرتفع لتعريفات إنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال في تونس وعدم توجيهه نحو الكلفة الفعلية.

في قرار الهيئة:

حيث يتحصص من كل ما سبق الإلماع بذكره أن إنعدام الشفافية وضبابية القواعد التي تحكم سوق الإتصالات والحواجز التي باتت تعرقل نشاط المشغلين لتوفير خدماتهم للعموم، والتجاذبات والصراعات التي أصبحت تطبع العلاقات الاقتصادية والتجارية الرابطة بينهم والذي يعتبر الربط البيني محورها وحجر الأساس فيها، حتم التدخل الفوري للهيئة الوطنية للإتصالات لحل المشاكل العالقة بين المشغلين وإنهاء الصعوبات وإزاحة العقبات التي تهدد توازن سوق الإتصالات وتعرقل نموها وتطورها. ولا يمكن تحقيق تلك الغاية دون وضع اليد على المصدر الحقيقي لكل المشاكل التي سبق الوقوف عندها بالأدلة القاطعة المؤسسة على معطيات اقتصادية وتجارية لا يمكن الإفصاح عنها نظرا لصيغتها السرية ومساسها بمصالح المشغلين. وقد تسنى للهيئة التأكد من أن المستوى الحالي لتعريفات الربط البيني هو مردّ إختلال التوازنات التي تعانيها سوق خدمات الإتصالات على مستوى تعريفات التفصيل وهو ما يفسر كذلك تأزم العلاقة بين المشغلين وتعدد النزاعات بينهم.

وحيث وتبعاً لما سبق فإن اتخاذ قرار تعديلي وقتي في إطار الصلاحيات التي خولها المشرع للهيئة بمقتضى أحكام الفقرة الثانية من الفصل 2 من الأمر ع3026 دد لسنة 2008 السابق التعرض إليه لضبط تعريفات إنهاء المكالمات يتم التنصيص فيه بشكل صريح على ضرورة احترام مبدأ التناسق بين تعريفات الربط البيني وتعريفات التفصيل وذلك في انتظار تلقيها للنتائج النهائية لتدقيق حسابات المشغلين التي ستمكنها من الوقوف على التكاليف الفعلية لخدمة الربط البيني، أصبح أمراً مستعجلاً لا يحتمل التأجيل بالنظر إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بميدان الإتصالات وإلى حتمية درئ التداخيات السلبية على سوق الإتصالات بسبب انعدام المنافسة الحقيقية فيها والتي يخشى من تفاقمها بمرور الوقت.

وحيث واعتماداً على ما توفّر من معطيات وعلى ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، ترى الهيئة الوطنية للاتصالات أن التعرفة المثلى للربط البيني بين شبكات الهاتف الرقمي الجوال في الوضعية الحالية لسوق الإتصالات تقدر بـ **0,051** دون اعتبار الأداءات للدقيقة الواحدة، غير أنه وبالنظر إلى وضعية المشغل "أورنج تونس" الذي لا زال في حاجة إلى دعم مكانته في السوق، ارتأت الهيئة، استئناساً بأفضل الممارسات الدولية، ضرورة مواصلة العمل بمبدأ اللاتناظر التعريفي مع التخفيض التدريجي في الفوارق (من 21 إلى 13 مليماً) والتوجه نحو إرساء قاعدة التناظر الكامل بين المشغلين وتمكين "أورنج تونس" من تعرفة تفاضلية لإنهاء المكالمات داخل شبكتها للهاتف الرقمي الجوال والمقدرة بـ **0,064** دون اعتبار الأداءات للدقيقة الواحدة.

لذا ولهذه الأسباب قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

الفصل الأول : تضبط تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكتي الهاتف الرقمي الجوال لكل من "تونيزيانا" و"اتصالات تونس" بـ **0,051** دينار دون اعتبار الاداءات بحساب الدقيقة الواحدة وبـ **0,064** دينار دون اعتبار الأداءات بحساب الدقيقة الواحدة بالنسبة للمشغل "أورنج تونس".

ويجري العمل بهذه التعريفات بداية من غرة جانفي 2012 وحتى موفى شهر جوان من نفس السنة.

الفصل 2: يتعين على المشغلين ضبط أسعار التفصيل للعروض التجارية لخدمات الهاتف الجوال اعتمادا على مبدأ التناسق مع تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكات الهاتف الرقمي الجوال المشار إليها في الفصل الأول من هذا القرار.

الفصل 3: يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات، عند الاقتضاء، التمديد في أجل تطبيق تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكات الهاتف الجوال المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القرار.

الفصل 4: يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات إدخال تعديلات على هذا القرار كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى ضوء تطور سوق الاتصالات بهدف ضمان المساواة في النفاذ ولحماية المنافسة المشروعة.

الفصل 5: يتولى رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات تنفيذ هذا القرار وإعلام مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات به.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة :

كمال السعداوي : رئيس الهيئة

محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة

حسين الجويني : العضو القار بالهيئة

محمد سيالسة : عضو

حسين الحبوبي : عضو

فيصل بن هلال : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

